منهج الإمام الدارقطني في كتابه "العِلَل الواردة في الأحاديث النبوية" عرض وتحليل

حنفي بن حسين

طالب الدكتوراه في جامعة الأردن

sahabah84@gmail.com

ملخَّص البحث

علم النقد الحديثي قائم على قواعد ثابتة وقوانين راسخة لقبول ما يصح من الحديث النبوي ورد الضعيف والدخيل. تلك القواعد والقوانين لتصحيح الروايات وتعليلها قوية الصلة بعلمي الجرح والتعديل وعلل الحديث اللذين هما من أصعب مباحث علوم الحديث. العلة بالمعنى الاصطلاحي تكمن في رواية الثقات–والناس يأمنونهم في مروياتهم ويطمئنون إليها ثقة منهم بهم–ولا يفطن لوجودها إلا الجهابذة النقاد. فمن أجل ذلك كله، اهتم النقاد من المحدثين قديماً – قديم نشأة الرواية والتصنيف فيها– ببيان هذه العلل الكامنة في مرويات الثقات ذاباً لحياض الحديث النبوي الشريف وحفظاً للدين الإسلامي الحنيف ونصحا للأمة الإسلامية. وعلم العلل من أدق علوم الحديث وأصعبها على الإطلاق؛ ولذا لم يتكلم فيه عبر القرون إلا أفراد قليلون من الأئمة النقاد الجهابذة، ومنهم الإمام الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت:٣٨٥هـ)، الذي خلف لنا تراثه العظيم في بيان العلل الواردة في الأحاديث النبوية كما هو عنوان كتابه الجليل. ففي هذا البحث المتواضع سوف يقوم الباحث بعرض هذا الكتاب، وتحليل منهج الإمام الدارقطني فيه بشكل موجز مع ذكر الأمثلة التطبيقية لتوضيح المحاور الأساسية المتعلقة بهذا الكتاب وهي تدور حول: الملامح العامة لكتاب "العلل"، وطرق الكشف عن العلل في الأحاديث النبوية، وقرائن الجمع والترجيح بين الروايات المختلفة في العملية النقدية التعليلية عند الدارقطني.

الكلمات المفتاحية: العلل. النقد. المنهج. الأحاديث. العرض. الدارقطني.

المقدمة:

نقد الرواية عند المحدثين يدور حول نقد عدالة الراوي وضبطه لروايته للحديث النبوي الشريف، والهدف الأسمى من عمليتهم النقدية هو التمييز بين صحيح الرواية من خطئها. ومما لا يخفى على الجميع أن الرواة متفاوتون من حيث العدالة والضبط والإتقان وليسوا على مستوى واحد، بل منهم الثقات الأثبات المرضيون أهل الحفظ والإتقان، ومنهم المتوسطون أهل الصدق الذين قد يهمون ويخطئون، ومنهم الضعفاء سيئو الحفظ وفاحشو الغلط، ومنهم من بلغ درجة الترك واطراح حديثه وعدم الاعتداد بمروياته. الرتبة العامة للراوي في سلم الجرح والتعديل تعطى له بعد النظر في مروياته ومدى موافقته لروايات الثقات الأثبات ومخالفته لهم. عملية نقد مرويات الراوي هذه، هي صميم علم

eISBN 978-967-2122-81-4

علل الحديث؛ لأن العلة في مرويات الراوي تدرك بالتفرد والمخالفة مع انضمام القرائن إليهما، يستطيع الناقد من خلال هذه المعطيات أن يحكم على تلك المرويات بالصواب أو بالخطأ.

من هنا، نفهم أن مراتب الجرح والتعديل ما هي إلا تفاوت نسبة الصواب والخطأ في الرواية بين راوٍ وآخر؛ فنسبة الخطأ في أحاديث الثقة قليلة مقارنة مع الروايات التي أصاب فيها، ونسبة الخطأ في أحاديث الصدوق أكثر مقارنة مع الروايات التي أصاب فيها. لذلك درج اصطلاح علماء الجرح والتعديل على تقديم رتبة الثقة على رتبة الصدوق بمختلف مراتب الصدوق. وأما الضعيف–وإن كان عدلا ديانةً–فنسبة خطئه تكون أكثر بالنسبة إلى صوابه.

ومن المعلوم بداهة أنه ما من راوٍ إلا وقد أخطأ في روايته للحديث، كائنا من كان، ومهما بلغ ذلك الراوي من قوة الحفظ وحدة الذهن؛ لأن البشر بشر، يصيب ويخطئ، ولا يسلم من الخطأ أحد، حاشا الأنبياء والمرسلين الذين عصمهم الله سبحانه وتعالى. إذا فهم هذا، لا يستقيم الاعتراض على نقد الناقد وتضعيفه لرواية راو ما بحجة أن الراوي ثقة وروايته صحيحة، أو أنه صدوق وروايته حسن؛ لأن مرتبة الجرح والتعديل ما هي إلا مرتبة عامة للراوي، وليست حكما نهائيا على جميع مروياته رواية رواية.

ومع ذلك، المشكلة تكبر حينما وجدنا بعض العلماء يوثقون الراوي بعبارات التوثيق المطلقة نظرا إلى كون أصل الراوي أنه ثقة، بينما يجرح بعض العلماء ذلك الراوي بعبارات التجريح المطلقة مراعين في تجريحهم الروايات المعينة التي اختل فيها ضبط ذلك الراوي. وكذلك، وجدنا بعض الرواة الموصوفين بالضعف، أحاديثهم مخرجة في الصحيح، أو محكوم عليها بالصحة مع وجود راو ضعيف في سندها.

وهذه الأمور كلها إذا لم توضع في ميزانها الصحيح أثناء ممارسة النقد الحديثي، سيؤدي إلى فهم خاطئ وتصور غير صحيح مما يسبب النتيجة الخاطئة في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، أو على الحديث تصحيحا وتضعيفا.

وقد تبين من خلال التتبع أن جانبا مهما من مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة اختص الجرح فيها بشيء معين، وما سواه فالراوي فيه ثقة. وهذه الأحاديث المعينة التي حكم عليها بالضعف من جملة مرويات ذلك الراوي الثقة، هي الأحاديث المعلة في اصطلاح المتأخرين.

قال ابن قيم الجوزية: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه؛ فغلط في هذا المقام من استدرك عليه جميع حديث الثقة، ومن ضعف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأُولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن".[١]

[١] ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، (دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ج١، ص٣٥٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

وأما الحافظ ابن رجب الحنبلي فقد أولى اهتمامه بهذا الجانب المهم من علمي الجرح والتعديل وعلل الحديث، وأكمل شرحه على علل الترمذي بذكر المباحث المهمة التي قلما توجد في كتب علوم الحديث، ومن تلك المباحث النفيسة: ذكر قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم: إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ.

من أجل ذلك كله، اهتم العلماء قديما بعلم العلل، وتكلموا فيه، وبينوا أصوله وقواعده، وألفوا فيه كتباً كثيرةً. من بين هؤلاء الأئمة الذين يشار إليهم بالبنان في هذا المجال إمامنا أبو الحسن الدارقطني. ففي هذا البحث الوجيز المتواضع سوف يستعرض الباحث–إن شاء الله– منهج هذا الإمام في تأليف كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" مع القيام بتحليل المحاور المهمة المتعلقة بمنهجه في التأليف وعرض مادة الكتاب.

المبحث الأول: السيرة الذاتية للإمام الدارقطني والملامح العامة عن كتابه "العلل":

الحديث عن مكانة العالم ومنزلته في العلم لن يتم إلا بذكر سيرته الذاتية؛ لأن من خلال معرفة حياته الشخصية والعلمية وثناء العلماء عليه، نستطيع أن نعرف منزلة ذلك العالم ومكانة مؤلفاته للاستفادة منها والاستشهاد بها في مسيرة الباحث العلمية.

المطلب الأول: السيرة الذاتية:

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي ابن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد.[٢]

وأما ما يتعلق بأخبار عائلته فلا يعرف منه شيء سوى أنه من أهل بغداد، وسوى أن والده رجل من أهل العلم، ويعتبر من شيوخ الدارقطني في القراءات، ومن القراء الذين أخذوا القراءة عن أهلها. ويبدو أن الدارقطني قد أخذ عنه الحديث أيضا؛ إذ حدث عن أبيه في سننه، ووثقه الخطيب البغدادي في ترجمته التي قال فيها: "حدث عن جعفر الفريابي وإبراهيم بن شريك، وعبد الله بن ناجية، وهارون بن يوسف بن زياد، وجعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح الجرجرائي، ومحمد بن محمد الباغندي. روى عنه ابنه الحسن، وكان ثقة".[٣]

---

[٢] البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ)، ج١٢، ص٣٤؛ والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج١٦، ص٤٤٩؛ وانظر: الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، (جدة: دار الأندلس الخضراء، د.ط، د.ت)، ص٢١.

[٣] انظر: الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣.

eISBN 978-967-2122-81-4

مولده:

اختلف في تاريخ مولده، فقيل: سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة ست وثلاث مائة، واختار الذهبي هذا القول حيث قال: "هو أخبر بذلك".[٤]

طلبه للعلم:

عاش الدارقطني في الفترة التي ازدهرت بالعلماء الأجلاء، ورثةِ علوم من سبقهم من كبار العلماء وأساطين العلم من القرن الثالث الهجري الذي هو العصر الذهبي لمختلف العلوم الإسلامية والعربية وخاصة الحديث النبوي الشريف.

طلب الدارقطني العلم من صغره، وظهرت نباهته وأهليته لتحمل أمانة العلم، وتقدم على أقرانه وفاقهم، وهو لا يزال في عنفوان شبابه وأول طلبه للعلم. قال الدارقطني حاكيا عن نفسه في طلب العلم: "كنت أنا والكتاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون: "يخرج الكتاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد"، فخرجت أنا محدثا والكتاني مقرئا".[٥]

ومن علامة نبوغه وتقدمه قصة عجيبة حصلت له في حداثة سنه وهو يطلب الحديث، فقد ذكرها الحافظ ابن كثير: "... وكان من صغره موصوفا بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب، والبحر الزاخر. جلس مرة في مجلس إسماعيل الصفار–وهو يملي على الناس الأحاديث، والدارقطني ينسخ في جزء حديث–، فقال له بعض المحدثين في أثناء المجلس: "إن سماعك لا يصح وأنت تنسخ"، فقال له الدارقطني: "فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر"، ثم قال له ذلك الرجل: "أتحفظ كم أملى حديثا؟"، فقال: "إنه أملى ثمانية عشر حديثا إلى الآن، والحديث الأول منها: عن فلان عن فلان... ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها، لم يخرم منها شيئاً. فتعجب الناس منه".[٦]

وسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي. قال أبو الفتح ابن أبي الفوارس: "كنا نمر إلى البغوي، والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ".[٧] ومن يقرأ في سيرة أبي القاسم البغوي يدرك أنه من تلامذة الأئمة الكبار أمثال أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلي بن المديني وغيرهم كثير، فكان حقا واسطة وصل بين الدارقطني وهؤلاء الأئمة النقاد الكبار.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: "دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد، ومصنفاته يطول ذكرها".[٨]

---

[٤] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٤٩؛ والرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣.

[٥] الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٣٤.

[٦] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٦؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٣؛ وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مصر: دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ج١٥، ص٤٦٠؛ والرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٣٤–٣٥؛

[٧] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٠٢.

[٨] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال الذهبي: "وارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير".[٩]

شيوخه:

قد رزق الإمام الدارقطني بالتتلمذ والتلقي على أيدي كبار شيوخ زمانه في شتى فنون العلم وخاصة الحديث النبوي الشريف والقراءات حتى صار مرجعا في هذين الفنين بعد ذلك، وقصده التلاميذ من شتى بقاع الأرض لينهلوا من معين علومه.

قال الذهبي: "وسمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي، وأبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، وعلي بن عبد الله بن مبشر الواسطي، وأبي علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وأبي بكر بن زياد النيسابوري، والحسن بن علي العدوي البصري، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وأبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، وعمر بن أحمد بن علي الديربي، وإسحاق بن محمد الزيات، وجعفر بن أبي بكر، وإسماعيل بن العباس الوراق، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وأخيه؛ أبي عبيد القاسم، وأبي العباس بن عقدة، ومحمد بن مخلد العطار، وأبي صالح عبد الرحمن بن سعيد الأصبهاني، ومحمد بن إبراهيم بن حفص، وجعفر بن محمد بن يعقوب الصيدلي، وأبي طالب أحمد بن نصر الحافظ، والحسين بن يحيى بن عياش، ومحمد بن سهل بن الفضيل، وأحمد بن عبد الله وكيل أبي صخرة، وأحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، والحسين بن محمد المطبقي، وأبي جعفر بن البختري، وإسماعيل الصفار، وخلق كثير.

وينزل إلى أبي بكر الشافعي، وإلى ابن المظفر، وارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من: ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير".[١٠]

نبوغه في الفنون:

تقدم الدارقطني ونبغ في أكثر من فنون العلم الشرعي غير الحديث النبوي الشريف، وله صيت وشهرة في معرفة:

١ – القراءات:

قال الخطيب: "منها القراءات فإن له فيها كتابا مختصرا موجزا جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب. وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: "لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه".[١١]

قال الذهبي: "صنف التصانيف، وسار ذكره في الدنيا، وهو أول من صنف القراءات، وعقد لها أبوابا قبل فرش الحروف. تلا على: أبي الحسين أحمد بن بويان، وأبي بكر النقاش، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن ذؤابة

---

[٩] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٦.

[١٠] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٦.

[١١] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

eISBN 978-967-2122-81-4

القزاز وغيرهم. وسمع حروف السبعة من أبي بكر بن مجاهد، وتصدر في آخر أيامه للإقراء، لكن لم يبلغنا ذكر من قرأ عليه، وسأفحص عن ذلك – إن شاء الله تعالى –".[١٢]

٢–الفقه ومذاهب الفقهاء:

قال الخطيب البغدادي: "ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإن كتاب السنن الذي صنفه دل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام. وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الاصطخري، وقيل: بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه".[١٣]

تلامذته:

لا شك أن من في منزلة الدارقطني في الإمامة والديانة والمعرفة بالعلوم الشرعية والعربية أن يقصده طلبة العلم من كل بلد من أرجاء المعمورة.

قال الذهبي: "حدث عنه الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر بن الجندي، وأحمد بن الحسن الطيان، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو الحسن العتيقي، وأحمد ابن محمد بن الحارث الأصبهاني النحوي، والقاضي أبو الطيب الطبري، وعبد العزيز بن علي الأزجي، وأبو بكر محمد بن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن بن السمسار الدمشقي، وأبو حازم بن الفراء أخو القاضي أبي يعلى، وأبو النعمان تراب بن عمر المصري، وأبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون، وأبو الحسين بن المهتدي بالله، وأبو الحسين بن الآبنوسي محمد بن أحمد بن محمد، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون النرسي، وحمزة بن يوسف السهمي، وخلق سواهم من البغاددة والدماشقة والمصريين والرحالين".[١٤]

مؤلفاته:

للإمام الدارقطني مؤلفات متنوعة كثيرة في فنون مختلفة، ومعظمها في الحديث وعلومه، وهذه المؤلفات بعضها مطبوعة، وبعضها لا تزال مخطوطة تنتظر النور، وبعضها مفقودة. وهذه المؤلفات تدل دلالة واضحة على عظم مكان هذا الإمام في العلم، وخاصة في الحديث النبوي الشريف رواية ودراية. وإليكم بعض تراث هذا الإمام العظيم المطبوع:[١٥]

١– الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس. مطبوع. ٢– أحاديث الرؤية. مطبوع. ٣– أحاديث الصفات. مطبوع. ٤–أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزيادتهم ونقصانهم. مطبوع. ٥–

---

[١٢] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥١.

[١٣] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

[١٤] الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٤.

[١٥] الرحيلي، **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، ص٢٣٥–٢٣٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

أحاديث النزول. مطبوع. ٦- كتاب الإخوة والأخوات. مطبوع بعضه، ومفقود بعضه. ٧- أربعون حديثاً من مسند بريد بن عبد الله بن أبي بُردة، عن جده أبي بُردة بن موسى، عن أبي موسى الأشعري. مطبوع. ٨- أسئلة البرقاني. مطبوع. ٩- أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه. مطبوع. ١٠- أسئلة السُّلَمِيّ للدارقطني. مطبوع. ١١- أسئلة السهمي للدارقطني. مطبوع. ١٢- الإلزامات. مطبوع. ١٣- التتبع. مطبوع. ١٤- تعليقات على المجروحين لابن حبان. مطبوع. ١٥- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري. مطبوع. ١٦- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم. مطبوع. ١٧- ذكر أقوام أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعفهم النسائي في كتاب "الضعفاء". مطبوع. ١٨- السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. مطبوع. ١٩- الضعفاء والمتروكون من المحدثين. مطبوع. ٢٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية. مطبوع. ٢١- الغَيلانيات. مطبوع. ٢٢- فضائل الصحابة ومناقبهم، وقول بعضهم في بعض. مطبوع بعضه، ومفقود بعضه. ٢٣- فوائد ابن الصواف. مطبوع. ٢٤- كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال. مطبوع.

ثناء العلماء عليه:

تضافرت أقوال أهل العلم قديما وحديثا في الثناء عليه والإشادة به وبمؤلفاته.

قال أبو بكر الخطيب: "كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، والاضطلاع من علوم سوى الحديث".[١٦]

قال رجاء بن محمد المعدل: "قلت للدارقطني: رأيت مثل نفسك؟"، فقال: "قال الله: ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾[النجم:٣٢]"، فألحت عليه، فقال: "لم أر أحدا جمع ما جمعت".[١٧]

وقال أبو ذر: "قلت لأبي عبد الله الحاكم: "هل رأيت مثل الدارقطني؟"، فقال: "هو ما رأى مثل نفسه، فكيف أنا ؟"[١٨]

قال الحافظ عبد الغني: "أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: ابن المديني في وقته، وموسى بن هارون -يعني: ابن الحمال- في وقته، والدارقطني في وقته".[١٩]

وقال القاضي أبو الطيب الطبري: "كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث." [٢٠]

وقال أبو بكر البرقاني: "كان الدارقطني يملي علي "العلل" من حفظه". قال الذهبي معلقا على كلام البرقاني: "إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم،

---

[١٦] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٥٢.

[١٧] لمصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٣.

[١٨] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٣.

[١٩] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٤.

[٢٠] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا. وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن، وقد جمع قبله كتاب "العلل" علي بن المديني حافظ زمانه".[٢١]

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: "شهدت بالله إن شيخنا الدارقطني لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم".[٢٢]

ولخص هذه الثناءات كلها إمام المؤرخين وميزان نقد الرجال الحافظ الذهبي، فقال: "وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك".[٢٣]

وفاته:

وبعد حياة عامرة بالعلم تعلما وتعليما، تأليفا ونشرا للعلم، انتقل الإمام الدارقطني إلى رحمة الله سبحانه وتعالى وهو ابن تسع وسبعين سنةً أو ثمانين سنةً حسب الاختلاف في تاريخ الولادة، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه الله خير الجزاء عن الإسلام والمسلمين، وأسكنه فسيح جناته فإنه ولي ذلك والقادر عليه.[٢٤]

المطلب الثاني: الملامح العامة عن كتاب "العلل":

في هذه السطور يتحدث الباحث بشكل موجز عن كتاب العلل للدارقطني معرفا به وبمنهجه العام في تأليفه وتصنيفه.

اسم الكتاب:

قد اشتهر الكتاب باسم "علل الدارقطني" و"العلل الواردة في الأحاديث النبوية". يرجع هذا الاختلاف في الاسم إلى تصرف النساخ بالاختصار لاسم الكتاب على طرة بعض مجلداته، وهذا مشاهد في كثير من المخطوطات والنسخ القديمة؛ فمنها نسخة دار الكتب المصرية، كتب على المجلد الأول: "المجلد الأول من العلل الموروده في الأحاديث النبوية"، وكتب على المجلد الرابع منها: "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، وكتب على المجلد الخامس منها: "المجلد الخامس من العلل في الأحاديث". وأما تسميته بالعلل فقد سماه كثير من الأئمة اختصارا كما هو الحال في اختصار أسامي كتب العلم.[٢٥]

---

[٢١] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٥.

[٢٢] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

[٢٣] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٠.

[٢٤] المصدر السابق، ج١٦، ص٤٥٧.

[٢٥] الداودي، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، (مصر: دار المحدثين، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٤٦؛ انظر: الدباسي، محمد صالح، مقدمة تحقيق: **العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني**، (بيروت: مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ج١، ص١٨.

eISBN 978-967-2122-81-4

نسبة الكتاب إلى مؤلفه وسبب تأليفه:

اشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى الدارقطني–وهي نسبة صحيحة من حيث مضمون الكتاب ومادته–، ولكن في الواقع هناك عالمان آخران لهما يد في خروج هذا السفر العظيم إلى عالم الوجود، وهما الإمامان الكرخي والبرقاني.

قال الخطيب البغدادي: "سألت البرقاني، قلت له: "هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه؟"، فقال: "نعم"، ثم شرح لي قصة جمع "العلل"، فقال: "كان أبو منصور ابن الكرخي يريد أن يصنف مسندا معللا، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين فينقلون كل حديث منها في رقعة.

فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن ثم أملى علي الكلام من حفظه، فيقول: "حديث الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان"، ويذكر جميع ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة وكنت أقول له: "لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟"، فقال: "أتذكر ما في حفظي بنظري"، ثم مات أبو منصور و"العلل" في الرقاع، فقلت لأبي الحسن بعد سنين من موته: "إني قد عزمت أن أنقل الرقاع إلى الأجزاء وأرتبها على المسند"، فأذن لي في ذلك، وقرأتها عليه من كتابي ونقلها الناس من نسختي".[٢٦]

وقال أيضا: "قال أبو بكر البرقاني: "وكنت أكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم ابن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: "أراك تفرط في وصفه بالحفظ؛ فتسأله عن حديث الرضراض عن ابن مسعود"، فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: "ليس هذا من مسائلك وإنما قد وضعت عليه"، فقلت له: "نعم"، فقال: "من الذي وضعك على هذه المسألة؟"، فقلت: "لا يمكنني أن أسميه"، فقال: "لا أجيبك أو تذكره لي"، فأخبرته فأملى علي أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه وذكر خطأ البخاري فيه، فألحقته بالعلل ونقلته إليها".[٢٧]

ويتضح مما سبق عدة أمور:

١) نسبة كتاب العلل للدارقطني صحيحة؛ لأنه هو الذي أعلم في أصول الكرخي الأحاديث المعلولة، فانتقاها الكرخي وطلب من الوراقين أن يفردوا كل حديث في رقعة. الظاهر من الحكاية السابقة، أن تلك الرقاع بقيت عند الدارقطني حتى بعد وفاة الكرخي.

٢) وأما البرقاني، ففي أثناء طلبه للعلم، سأل شيخه الدارقطني أسئلة كثيرة حول علل الأحاديث كما هو دأب الطلبة المجدين المجتهدين الملازمين لشيوخهم، فقبل أن يتكلم ويعلق الدارقطني على تلك الأحاديث، نظر في تلك الرقاع ليستعين بها لتذكر وجوه وطرق تلك الأحاديث، ثم يمليها بعد ذلك من حفظه.

---

[٢٦] انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص٣٧؛ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٦، ص٤٦٠.

[٢٧] انظر: الداودي، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، ص٤٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣) كتاب "العلل" الموجود حاليا مرتب على المسانيد، وقد رتبه الحافظ البرقاني بموافقة شيخه، ثم قرأه البرقاني على الدارقطني وتناقل الناس مادة الكتاب من نسخته.[٢٨]

طريقة تأليف الكتاب:

كتاب علل الدارقطني في الأصل عبارة عن سؤالات سألها البرقاني شيخه الدارقطني، شأنه شأن كثير من كتب العلل المرتبطة بسؤال عالم العلل عن حديث وإجابته عن سؤال السائل، فيدون السؤال والجواب بصرف النظر عن موضوعه. هذه الكتب التي تشتهر بكتب السؤلات عادة غير مرتبة على ترتيب معين؛ فليست على الأبواب، ولا على المسانيد، ولا على حروف المعجم، بل كتبها التلاميذ حسب أسئلتهم: بعضها متعلقة بالجرح والتعديل وعلم الرجال، وبعضها متعلقة بعلل الحديث. [٢٩]

قد تقدم معنا أن كتاب "العلل" مرتب على المسانيد، رتبه الحافظ البرقاني بموافقة شيخه الدارقطني. ومعلوم أن الأحاديث في المسانيد لا ارتباط بينها إلا وحدة الصحابي المروية عنه وإن اختلفت موضوعاتها.[٣٠] ولا يخفى على المشتغلين بالحديث النبوي ما للتأليف على طريقة المسانيد في العلل من فوائد عظيمة وجليلة في معرفة الأسانيد المتداولة–رواةً جرحا وتعديلا، وأسانيد وصلا وانقطاعا– ومعرفة صحاحها وضعافها وعللها ثم ضبطها ضبطا محكما. هذه الطريقة في التأليف أفيد للحديثي من هذه الناحية، وإن كان التأليف على الأبواب بجمع طرق الحديث بمتابعاته وشواهده أيسر للباحث المعتني بفقه الحديث ومضمونه.

طبعات الكتاب:

قد طبع الكتاب عدة طبعات في مراحل مختلفة، وهي كالآتي:

١) تحقيق الدكتور الشيخ محفوظ الرحمن السلفي–رحمه الله تعالى–في أحد عشر مجلدا. بعض الأجزاء الأول من هذه الطبعة عبارة عن رسالة علمية تقدم بها الشيخ محفوظ الرحمن لنيل درجة الدكتوراه، ثم واصل عمله في تحقيق الكتاب وإخراجه تباعا إلى أن وافته المنية ولم يكمل تحقيق الكتاب. وقد صدر الكتاب لأول مرة عن دار طيبة بالرياض عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢) تحقيق الشيخ محمد صالح الدباسي (تكملة). هذه الطبعة عبارة عن تكملة ما قد بدأ به الشيخ محفوظ الرحمن من تحقيق وإخراج للكتاب. وقد صدرت هذه التكملة في أربعة مجلدات عن دار ابن الجوزي بالدمام عام ١٤٢٧هـ، وعن دار التدمرية بالرياض عام ١٤٢٨هـ في خمسة مجلدات.

٣) تحقيق الشيخ خالد بن إبراهيم المصري وآخرين (كاملا). هذه الطبعة في الأصل عبارة عن تكملة لما قد بدأ به الشيخ محفوظ الرحمن أيضا، ثم بدا للمحققين أن يعيدوا مقابلة الكتاب على النسخ الخطية

---

[٢٨] المصدر السابق، ص٤٧.

[٢٩] انظر: عبد المجيد محمود عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، (مصر: الفتح للطباعة، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م)، ص١٤٢.

[٣٠] المصدر السابق، ص١٤٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

وتصحيح الكتاب من جديد. صدرت هذه الطبعة عن دار طيبة بالرياض ايضا عام ١٤٣٢هـ في أربعة عشر مجلدا.

٤) تحقيق الشيخ محمد صالح الدباسي (كاملا). أعاد الشيخ محمد الدباسي تحقيق الكتاب من بدايته إلى نهايته لما رأى ما في الطبعات السابقة للكتاب من أمور تستوجب إعادة طبعة الكتاب من جديد. صدرت هذه الطبعة عن مؤسسة الريان ببيروت عام ١٤٣٢هـ/٢٠١١م (ط٣).

محتوى الكتاب:

يحتوي كتاب العلل للدارقطني الذي بين أيدينا الآن على حوالي: "١٧"، مسندا تقريبا، تضم أكثر من "٤١٢٨" سؤالا، وقد اشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة، فكان منها المتفق والمفترق، والمدرج، والمضطرب والمصحف، والمدلس، وما فيه الإرسال والانقطاع والضعف وغيره.[٣١]

قدم البرقاني مسانيد العشرة المبشرين بالجنة على غيرهم حتى إذا انتهى من الصحابة أتبعهم بذكر الصحابيات.[٣٢] ومن منهج البرقاني في ترتيبه للمسانيد: أن الصحابي إن كان مقلا في روايته – مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه– فإنه يقدم في الرواية عنه الصحابة على التابعين، ثم يقدم من الصحابة كبارهم، ثم يتبعهم بمن هو دونهم. فإذا انتهى من روايات الصحابة عن أبي بكر، بدأ بروايات كبار التابعين عنه كذلك.[٣٣]

أما إذا كان الصحابي مكثرا من الرواية فإنه يقدم الصحابة بدرجاتهم، ثم التابعين كذلك، وإذا كان التابعي مكثرا، فرع في الرواية عنه.

مثال ذلك: من مسند عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم:

١– حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.[٣٤]

٢– ومن حديث نافع عن ابن عمر:

*عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

*مالك بن أنس عن نافع.

*أيوب عن نافع.

*الشيوخ عن نافع.[٣٥]

---

[٣١] انظر: الداودي، **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، ص٥٠؛ وانظر: الدباسي، فهرس **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١٠.

[٣٢] عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٦.

[٣٣] المصدر السابق، ص١٤٦؛ انظر: الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١، ص٣–٨٥.

[٣٤] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٦، ص٢٨٠–٢٩٩.

[٣٥] عبد المجيد، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٦؛ انظر: الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٦، ص٣٠٠–٣٦٩.

eISBN 978-967-2122-81-4

منزلة الكتاب من بين كتب العلل الأخرى:

ولد الدارقطني في مطلع القرن الرابع وعاش معظمه، وقد ورث هذا القرن كنوز العلم، وجنى ثمرات المعرفة التي نشطت وتنوعت في القرن السابق عليه الذي يعد العصر الذهبي لنشاط العلوم الإسلامية وتدوينها واستقرارها. لذلك تميز تصنيفه في العلل عن سابقيه بكثرة الروايات للحديث المسئول عنه مع معرفة الصواب منها، وما الخطأ في غيرها ومن من الرواة من حالفه الصواب ومن صاحب الوهم.[٣٦]

قال الذهبي: "وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك".[٣٧]

قال ابن كثير بعد ذكره المؤلفات الجليلة في العلل: "... وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه...".[٣٨]

المبحث الثاني: طرق الكشف عن العلل عند الدارقطني:

إن معرفة طرق كشف العلل ومراحل استكشافها من الأهمية بمكان، وقد أولى النقاد اهتمامهم في بيان طرق الكشف عن العلل سواء من حيث التقعيد النظري أو التطبيق العملي. وهذه الطرق يجب على الحديثي أن يسير وفقها حتى تتحصل عنده الملكة الراسخة للتعامل مع الحديث النبوي دراسةً ونقدًا، وحتى يكون نقده للحديث أقرب ما يكون إلى منهج الجهابذة النقاد المتقدمين ويكون حكمه على الحديث تصحيحًا وتعليلًا أقرب إلى الصواب والدقة.

فإمامنا الدارقطني يتبع الطرق نفسها في الكشف عن العلل الكامنة في الأحاديث النبوية التي سأله عنها تلميذه البرقاني، وهذا أمر واضح وجلي جدا لمن يقرأ كتابه ويتتبع طريقته في نقد الحديث وتعليله. في الحقيقة، هذه الطرق في الكشف عن العلل ليست خاصة بعالم دون آخر، بل هي طرق مشتركة بينهم.

المطلب الأول: جمع الطرق وتقصي متابعاته:

إن جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد يعتبر أول طريق لمعرفة سلامة الحديث من الشذوذ والعلة من عدمها. ويدخل في جمع طرق الحديث الواحد، جمع المتابعات والشواهد لذلك الحديث، لأن من خلال هذه الطرق المختلفة والروايات المتعددة، قد يكسب الحديث قوة أو قد يزداد ضعفا؛ إذ كثرة الطرق في غالب الأحوال تدل على الحفظ والضبط وشهرة الحديث، ومع ذلك، في أحايين غير قليلة قد تدل على ضعف الحفظ والاضطراب وتخليط الروايات وغيرها من أسباب الوهم والخطأ.

---

[٣٦] عبد المجيد محمود، **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**، ص١٤٣.

[٣٧] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ج٣، ص٩٩٣-٩٩٤.

[٣٨] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (الرياض: دار الميمن، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص١٧٦.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال علي بن عبد الله المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".[٣٩]

قال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط".[٤٠]

قد اهتم الدارقطني بهذا الجانب اهتماما بالغا، والكتاب خير شاهد على هذه الحقيقة، وليس ببعيد إذا جزمنا بأن الدارقطني قد ذكر أهم الطرق لذلك الحديث المسئول عنه إلى ذلك الصحابي. المتأمل في كتاب "العلل" يجد أن الدارقطني قد اهتم ببيان متابعات الحديث من طريق ذلك الصحابي مع ذكر الاتفاق والاختلاف بين الرواة في حكاية سند ذلك الحديث وألفاظه.

وأما جانب الشواهد فلا يهتم به الإمام الدارقطني لأنه يتكلم على كل طريق إلى ذلك الصحابي على حدة؛ فكلامه بخصوص كل طريق وليس حكما عاما على جميع أحاديث الباب صحة وضعفا، قبولا وردا. فمن أجل ذلك يجب على الباحث أن يستقصي جميع الشواهد والمتابعات لذلك الحديث الذي هو بصدد دراسته مثل ما فعلته كتب التخريج، ولا يكتفي بكلام الدارقطني في ذلك الموضع فقط. الغفلة عن هذه الحقيقة قد تجر الباحث إلى الاضطراب والحيرة حينما يرى تعليلات الدارقطني وغيره من الأئمة لأحاديث هي في الصحيحين الذين تلقتهما الأمة بالقبول!

مثال ذلك من علل الدارقطني:

قال البرقاني: "سئل عن حديث عثمان بن عفان، عن أبي بكر الصديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه سأله ما نجاة هذا الأمر؟

قال: هو حديث رواه الزهري، واختلف عنه في إسناده؛

فرواه ابن أخي الزهري من–رواية الواقدي عنه–، وعمر بن سعيد بن سرجة التنوخي، وعيسى ابن المطلب: أبو هارون المدني–وكلهم ضعفاء–، فاتفقوا على قول واحد: رووه عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان، عن أبي بكر الصديق.

ورواه عبد الله بن بشر الرقي –وليس بالحافظ– عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر، أسقط من الإسناد: عبد الله بن عمرو.

وكذلك روي عن مالك بن أنس، وعن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، عن أبي بكر.

حدث به محمد بن عبد الله الجهبد–وكان ضعيفا– عن حماد بن خالد، عن مالك، وعن أبي قطن، عن ابن أبي ذئب، ولا يصح عنهما، وكل ذلك وهم.

---

[٣٩] الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، د.ت)، ج٢، ص٢١٢.

[٤٠] المصدر السابق، ج٢، ص٢٩٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

والصواب عن الزهري، قال: حدثني رجال من الأنصار–لم يسمهم– أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر. كذلك رواه أصحاب الزهري الحفاظ عنه جماعة، منهم: عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهم.

وروي هذا الحديث عن عمرو بن أبي عمرو–مولى المطلب–، عن أبي الحويرث–واسمه عبد الرحمن بن معاوية–، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عثمان، عن أبي بكر. ومحمد بن جبير لا يثبت سماعه من عثمان، فيكون حديثه هذا مرسلا.

وروى هذا الحديث زيد بن أبي أنيسة، بإسناد متصل عن عثمان؛ فرواه عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، عن أبي بكر.

تفرد به زيد بن أبي أنيسة عن ابن عقيل، ولا نعلم حدث به عن زيد بن أبي أنيسة، غير أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، وهو إسناد متصل حسن إلا أن ابن عقيل ليس بالقوي.

وروى هذا الحديث أيضا شيخ لأهل الأهواز، يقال له: داهر بن نوح ليس بقوي في الحديث، رواه عن يوسف بن يعقوب الماجشون، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن عمر، عن عثمان، عن أبي بكر. ولم يتابع داهر على هذا الإسناد؛ حدثناه الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا محمد بن يحيى الأزدي–نبيل–، حدثنا داهر بهذا.

ورواه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن عثمان، عن أبي بكر: حدثنا به علي بن عبد الله بن يزيد الديباجي بالبصرة، حدثنا سيار بن الحسن التستري–ثقة– ، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة بذلك.[٤١]

من خلال هذا المثال يتضح لنا كيف يذكر الدارقطني طرق الحديث ومتابعاته إلى أبي بكر من طريق عثمان رضي الله عنهما.

المطلب الثاني: تحديد مدار الإسناد ومخرج الحديث:

هذا علم جليل، ومبحث مهم تكمل به فائدة جمع الطرق؛ إذ يتبين من خلاله الراوي الذي تدور عليه طرق الحديث المتشعبة والمختلفة، فيعرف حينئذ وجود التفرد أو الاتفاق أو الاختلاف على ذلك المدار. وهذه الحصيلات العلمية المتمثلة في الطرق المجموعة للحديث المدروس ومتابعاته وشواهده، لهي أكبر عون في استكشاف العلل الكامنة في ذلك الحديث.

وبعد استفراغ الجهد في جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد، كان الناقد أمام أحد ثلاثة احتمالات:[٤٢]

١– أن تكون الطرق والوجوه كلها متابعات تلتقي كلها عند إمام أو شيخ (دون الصحابي) يتفرد به–وهو مدار الإسناد لذلك الحديث–.

---

[٤١] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج١، ص١٢–١٣.

[٤٢] انظر: محمد مجير الخطيب الحسني، **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧م)، ج١، ص٣٣٢ وما بعدها.

eISBN 978-967-2122-81-4

هذا التفرد يكون أمارة على العلة في حال وجودها، وليس بالضرورة أن يحكم على ذلك الحديث بأنه معلول؛ إذ إن التفرد منه ما هو مقبول ومنه ما هو مردود. فوجود التفرد في الحديث يستدعي مزيد البحث والتفتيش عن سبب حدوثه، وهو أحد وسائل الكشف عن العلة، فحينئذ ينظر الناقد في حال الراوي المتفرد من جوانب متعددة، لينظر في أمره هل هو ممن يقبل تفرده أو ممن يرد.

إذا كان الراوي ممن لا يقبل تفردهم من قبل أئمة الحديث، فالعلة هنا ظاهرة، وهي ضعف الراوي المتفرد، لأنه ليس أهلا لتحمل عبء التفرد. هؤلاء الرواة المتفردون الذين لا يقبل تفردهم أئمة النقد عادةً من الضعفاء والمتكلم فيهم.

قال الترمذي بعد ذكره عددا من الرواة أمثال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وابن لهيعة ومجالد بن سعيد الهمداني: "إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا انفرد واحد من هؤلاء بحديث، ولم يتابع عليه لم يحتج به. وأشد ما يكون في هذا، إذا لم يحفظ الإسناد فزاد في الإسناد أو نقص، أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى".[٤٣]

وإن كان الراوي ممن يقبل تفرده إذا انفرد لثقته وجلالته، فينظر الناقد حينئذ: هل يقبل ما انفرد به– بخصوص هذا الحديث بعينه–؛ فيحكم بصحته أو لا يقبل تفرده؛ فيحكم على الحديث بأنه معلول؟ هذا لأن ليس كل تفردات الثقة مقبولة، وليس كل ثقة أهلا لقبول تفرده، بل الثقات مراتب ودرجات. وفي الوقت نفسه، ينظر أيضا في حال الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي الثقة، فربما يقبل منه مرة بخصوص حديث، ويرد عليه مرة أخرى بخصوص حديث آخر. وإذا كان هذا حال تفرد الثقة، فتفرد الصدوق وما تحته من مراتب التعديل، أولى بكثير أن ينظر فيه ويبحث وعدم إطلاق القبول عليه.

وقد يستنكر الأئمة النقاد الجهابذة تفردات الثقات الكبار أيضا أمثال الزهري ومالك. قال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه: أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".[٤٤]

٢. أن تكون متابعات تلتقي عند الصحابي راوي ذلك الحديث، فيكون الحديث مشهورا عن الصحابي، ويكون الصحابي هو مدار الإسناد أو مخرج الحديث.

---

[٤٣] الترمذي، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)، ص٧٤٤.

[٤٤] ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (الرياض: مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ج٢، ص٥٨٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

٣. أن تكون شواهد للحديث من أحاديث صحابة آخرين عن النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث المروي من عدة من الصحابة يكون مشهورا عن النبي صلى الله عليه وسلم. ففي هذه الحالة ينظر في حديث كل صحابي على حدة كالنظر في الحالة الأولى أو الثانية.

ففي المثال السابق في المطلب الأول، نستطيع أن ننظر كيف حدد الإمام الدارقطني مدار الإسناد حيث جعل عثمان مدارا عن أبي بكر رضي الله عنهما، ثم ذكر الوجوه والطرق التي تلتقي عند عثمان. وجدير بالتنبيه هنا أن عثمان قد يكون مدارا حقيقيا وقد يكون مدارا فرعيا فقط عن أبي بكر لهذا الحديث، وكذلك أبو بكر قد يكون مدارا حقيقيا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية هذا الحديث أو قد يشاركه غيره من الصحابة فيها. هذا كله يدل على أهمية جمع كل طرق الحديث بمتابعاته وشواهده كما أسلفنا في المطلب الأول.

وفي المثال نفسه، وجدنا الدارقطني قد جعل الزهري مدارا فرعيا في إحدى الطرق عن عثمان، ثم فرع روايات أصحابه والرواة عنه عليه ثم تكلم عن هذه الوجوه عن الزهري. ومن خلال تحديد المدار ومخرج الحديث يستطيع الباحث النظر في التفرد والاتفاق والاختلاف لاستكشاف العلل الواردة في رواية ذلك الحديث كما سنبينه في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: النظر في التفرد والمخالفة:

التفرد والمخالفة من مظان العلة. والمراد من اصطلاحنا "مظان العلة" أن هذه الأمور ليست هي العلة نفسها بل هي أمارة تدل على إمكانية وجود العلة في الروايات غالبا، لا اطرادا. ومن المهم التنبيه على حقيقة علمية وهي: أن هناك أحاديث أفراد وأحاديث وقعت فيها المخالفة بين الرواة، قد حكم عليها الأئمة النقاد بالصحة–كما سنبينه باختصار في مبحث قرائن الجمع والترجيح–فلذا نقول أن التفرد والمخالفة من مظان العلة وليسا العلة نفسها.

(أ) التفرد:

التفرد في الحقيقة نفي الاشتراك.[٤٥] والراوي المنفرد هو الراوي الذي لا يشاركه أحد من طبقته في رواية ذلك الحديث من شيخه. والتفرد قد يكون بحديث مستقل سندا ومتنا (وهذه الصورة يمكن اصطلاحها بالتفرد المطلق سواء من بداية السند أو من شيخه)، وقد يكون من قبيل الزيادة في المتن أو السند على رواية غيره لذلك الحديث من أقرانه عن شيخهم (وهذه الصورة يمكن اصطلاحها بالتفرد النسبي عن شيخه).

وفي المثال السابق رأينا الدارقطني قد ذكر خمسة رواة عن عثمان رضي الله عنه، وكل راو من هؤلاء الخمسة يمثل طريقا يتفرد به عن عثمان؛ إذ لا يوجد من يروي عن كل واحد منهم إلا راو واحد، نذكر منها:

١) تفرد أبو عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن أبان بن عثمان به متصلا. أشار الدارقطني إلى كون هذا الإسناد متصلا حسنا ولكن ابن عقيل

---

[٤٥] انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، **لسان العرب**، (بيروت: دار الصادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ج٣، ص٣٣٢؛ وأحمد ابن فارس بن زكرياء أبو الحسين القزويني الرازي، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٤، ص٥٠٠.

eISBN 978-967-2122-81-4

ليس بالقوي. هذا إشارة منه إلى أن هذا التفرد في رواية الحديث متصلا لا يقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري الذين رووا الحديث عن الزهري، عن رجل من الأنصار، أن عثمان دخل على أبي بكر، فذكر الحديث.

٢) تفرد محمد بن عبد الله الجهبذ–وكان ضعيفا– فروى الحديث من طريقي مالك وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان به. أشار الدارقطني إلى أن هذين الطريقين وهم، ولا يصح عنهما رواية عن الزهري لهذا الحديث بالاسناد المذكور، ولا يقوى على معارضة رواية الثقات من أصحاب الزهري كما أسلفنا.

٣) تفرد داهر بن نوح شيخ لأهل الأهواز– وليس بقوي – في سياق سند الحديث وهو سند غريب جدا.

(ب) الاختلاف:

لغة: التغير وخلاف قدام وأن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه.[٤٦]

اصطلاحا: هو أن يروي أحدهم أو بعضهم عن مصدر الحديث–وهو مدار أسانيده– غيرَ ما يرويه سائر الرواة عن ذلك المدار، سواء كان في السند أو المتن أو فيهما معا.[٤٧]، ومعنى قول المحدثين خالف فلان فلانا، أي: إذا روى غير ما يرويه الآخر. وهذا التعبير بالمخالفة نجده بكثرة في كتب علل الحديث. ويقال أيضا: "اختلف الرواة على فلان" إذا روى بعضهم غير ما رواه الآخرون.

الاختلاف بين الرواة في رواية حديث ما له صور:

١) إما أن يأتي الاختلاف من قبل الشيخ نفسه الذي هو مدار الإسناد. وهذا الاختلاف قد يكون لسماع الشيخ الحديث أكثر من وجهين، أو تعمد الاختصار والوقف والإرسال، وقد يكون بسبب الاضطراب والوهم والخطأ وما إلى ذلك من أوجه الخطأ.

٢) إما أن يأتي الاختلاف من قبل الرواة عن الشيخ مدار الإسناد. هذا القسم من الاختلاف هو الغالب في رواية الحديث؛ لأن المحدثين وخاصة المكثرين والمتقنين منهم، رحل إليهم الجم الغفير من طلبة الحديث من أقطار الأرض مدة حياتهم واشتغالهم بالتحديث ونشر العلم. ومن الأمور المسلمة بداهة وعقلا، أن هؤلاء الطلبة ليسوا في المستوى الواحد في قوة الحفظ وحدة الذهن والذكاء والاتقان والاهتمام وطول ملازمة الشيوخ وسبر حديثهم وحفظه ومذاكرته؛ فمنهم من يعتمد على كتبه، ومنهم من يعتمد على ذاكرته، ومنهم من يروي الحديث بنصه، ومنهم من يرويه بالمعنى؛ وهذه العوامل كلها تساهم في وجود الاختلاف في روايتهم عن الشيخ الواحد. وكلما يكثر عدد الرواة، كلما تتوفر فرص

---

[٤٦] ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٥٦٩.

[٤٧] عتر، نور الدين محمد، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، (دمشق: كلية الشريعة جامعة دمشق، ط٢، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ج٢، ص٢٧١ بزيادة قليلة.

eISBN 978-967-2122-81-4

الاختلاف حول لفظ الحديث وسياقه بل في معناه[٤٨]. من أجل هذا اعتنى العلماء بعلم طبقات الرواة وأصحاب الرواة، وخاصة أصحاب المكثرين منهم، وأفردوا في ذلك بالبحث والدراسة والتأليف.

قال الحافظ ابن حجر: "فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف".[٤٩]

وقال: "فحديث لم يختلف فيه على راويه أصلا، أصح من حديث اختلف فيه في الجملة، وإن كان ذلك الاختلاف في نفسه يرجع إلى أمر لا يستلزم القدح. والله أعلم".[٥٠]

وبعد إثبات وجود الاختلاف في رواية بعينها بحث النقاد في أسباب الاختلاف، واجتهدوا وسعهم إما لقبول ذلك الحديث على اختلاف وجوهه على أنها كلها صواب ومحفوظ أو للقضاء على وجه بعينه بالصواب وآخر بالخطأ. هذا كله لا يتأتى إلا لمن رزقه الله الفهم والدراية في هذا الفن مع الجدية والاستمرار في التفتيش والتنقيب والبحث في عدالة الرواة وضبطهم ومراتبهم والنظر في القرائن التي تحتف بالرواة والمرويات.

وفي نفس المثال السابق، ذكر الدارقطني وجوه الاختلاف على الزهري؛ لأن في نظره لا يوجد إلا طريقان صالحان للأخذ بعين الاعتبار، وهما طريق الزهري وطريق عبد الله بن محمد بن عقيل. وأما طريق ابن عقيل فقد قدمنا أنه طريق حسن متصل مع ضعف في ابن عقيل مما يجعل الدارقطني يتحرى لقبول تفرده بذلك السند.

وأما طريق الزهري فقد حصل الاختلاف بين أصحابه في سياق سند ذلك الحديث عن عثمان؛ فرواه جماعة من الضعفاء عن الزهري متصلا، عن ابن المسيب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عثمان به، ورواه جماعة من ثقات أصحابه عن راو مبهم، وهذا يؤثر في الحكم على الحديث.

قال الدارقطني: "والصواب عن الزهري"، قال: "حدثني رجال من الأنصار–لم يسمهم–أن عثمان بن عفان دخل على أبي بكر..."، كذلك رواه أصحاب الزهري، والحفاظ عنه جماعة، منهم: عقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وغيرهم".

نرى في هذا المثال كيف حاكم الدارقطني بين الوجهين المختلفين عن الزهري وقضى لرواية الجماعة الحفاظ على رواية الجماعة الضعفاء.

المطلب الرابع: دراسة الأسانيد والحكم على الأحاديث:

(أ) دراسة الرواة جرحا وتعديلا:

---

[٤٨] انظر: المليباري، حمزة عبد الله، **الحديث المعلول قواعد وضوابط**، (الرياض: ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص٢٥ وما بعدها.

[٤٩] ابن حجر، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، (المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج٢، ص٧١١.

[٥٠] المصدر نفسه، ج٢، ص٨١٠.

eISBN 978-967-2122-81-4

تندرج تحت هذه المرحلة عدة معارف، لا بد من الاهتمام بها كي يصل الباحث إلى المعلومة الصحيحة حول الرواة راويا راويا. وهذه المعارف هي عين مباحث علم رجال الحديث والجرح والتعديل. من بين هذه المباحث معرفة العواصم العلمية أو المدارس الحديثية التي ينتمي إليها الرواة وأوطانهم، ومعرفة التواريخ والرحلات، ومعرفة المتشابه من الأسماء والكنى، والمتفق والمفترق، ومعرفة أهل التدليس والإرسال والاختلاط وطبقاتهم وأحوالهم، ومعرفة طبقات الرواة عن شيوخهم، واختصاصهم بهم ومواقعهم ومنازلهم من أقرانهم، وما إلى ذلك من المباحث.[٥١]

وقد تكلم ابن رجب حول هذه القضايا الحديثية التي لها صلة وثيقة بمبحث العلل بإسهاب في آخر شرحه لعلل الترمذي، فتكلم عن مراتب الثقات وطبقاتهم، وأعيان الثقات التي تدور عليهم معظم أسانيد الحديث، وأصحاب هؤلاء الرواة الثقات مدار الأسانيد وطبقاتهم، ومن يقدم عند الاختلاف وغير ذلك. كذلك تعرض لمبحث نفيس في منتهى الأهمية، وهو مبحث تضعيف قوم من الثقات في وجوه خاصة لا يذكر أكثرهم غالبا في أكثر كتب الجرح، فمنهم من ضعف في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو في بعض الشيوخ، أو حين جمع الشيوخ عند التحديث.[٥٢]

وأما الإمام الدارقطني، فلا يتكلم عن جميع الرواة في كتابه العلل جرحا وتعديلا، وإنما يحكم– حسب الحاجة – على الراوي موضع البحث والدراسة فقط بما يفيد في الكشف عن العلة الموجودة في الرواية.

ففي المثال السابق، بين الدارقطني رتبة الرواة الضعفاء المخالفين لثقات أصحاب الزهري المشهورين لبيان درجة روايتهم، وكذلك بين حال الرواة المتفردين بالرواية ليبين درجة تفرده من حيث القبول والرد مثل ما فعل عند بيان حالة تفرد زاهر شيخ من الأهواز وتفرد عبد الله بن محمد بن عقيل حيث ذكر أنهما ليس بالقوي.

(ب) الحكم على الحديث:

وبعد التأكد من درجة كل راو من رواة الإسناد، يقف الباحث أمام حالتين:

١) إسناد فيه علة ظاهرة مثل الانقطاع الظاهر، أو ضعف الراوي بأشكاله من الكذب وتهمته والفسق والجهالة والبدعة وغيرها.

٢) إسناد ظاهره الصحة والسلامة.

أما الحالة الأولى: فأمره يسير، ويحكم على كل سند من تلك الأسانيد حسب ما يعتريه من العلة. وأما الحكم على متن الحديث كحكم كلي، فلا بد من القيام بعملية الاعتبار عند المحدثين، وهي النظر في الشواهد والمتابعات من أجل البحث عما يمكن أن يقوى من خلاله الحديث. وإعمال الشواهد والمتابعات له قواعده وأصوله يجب مراعتها حتى لا يقع الناقد في طرفَيْ إفراط والتفريط في هذه القضية.

---

[٥١] عتر، **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**، ص٨٣، وما بعدها.

[٥٢] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٣٢ وما بعدها.

eISBN 978-967-2122-81-4

وأما الحالة الثانية: فتحتاج إلى التأكد من انتفاء الشذوذ والعلة، وهذا يحتاج إلى دراسة معمقة ونظر دقيق. ففي حالة التفرد عن مدار الإسناد، ينظر إلى أهلية المتفرد وحال شيخه الذي تفرد عنه وحال المتن الذي تفرد به للحكم على روايته تلك، فينظر حينئذ في حاله من حيث العدالة والضبط، وطول الملازمة والاختصاص بالشيخ، ومشاركة الأصحاب في كثير من الروايات عن المدار، وحال مروياته تلك من حيث مخالفتها لحقائق علمية أخرى التي ثبتت من القرآن والحديث وأصول الشرع وقواعده وغير ذلك.

وأما في حالة وجود المخالفة بين روايات أصحاب المدار، فهذا يحتاج إلى تعيين الصواب من الروايات من خطئها، فينظر:

١) ما كان ناشئا عن الشيخ مدار الإسناد، فينظر هل سمع الشيخ الحديث أكثر من وجه فيحدث بوجه جماعة دون الأخرى، أو هذا الاختلاف من أجل الاضطراب أو الاختلاط الذين قد وقع فيهما الشيخ. قال ابن رجب: "فاختلاف الرجل الواحد في إسناد: إن كان متهما ينسب به إلى الكذب. وإن كان سيئ الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط. وإنما يتحمل ذلك ممن كثر حديثه وقوي حفظه كالزهري وشعبة ونحوهما".[٥٣]

٢) ما كان ناشئا عن الرواة أصحاب المدار، ففي هذه الحالة لا بد من معرفة الرواية المحفوظة الصحيحة الراجحة من غيرها. وقولنا "الرواية المحفوظة الصحيحة الراجحة" فلا يعني أبدا الصحة الاصطلاحية التي هي قسيم الحسن والضعيف الاصطلاحيين، بل المراد الرواية التي توافق الواقع الحديثي أي الأمر الواقع بغض النظر عن درجة ذلك الحديث متنًا من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف. وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة طبقات الرواة عمن تدور عليهم الأسانيد، والتمييز بين مراتبهم في الحفظ والإتقان، ومعرفة من يرجح قوله منهم عند الاختلاف.

وقال الإمام مسلم متحدثا عن الجهة التي يعرف بها خطأ الراوي في الرواية: "والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى؛ فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ؛ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا. وعلى هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم".[٥٤]

---

[٥٣] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج١، ص٤٢٤.

[٥٤] مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، (السعودية: مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ)، ج١، ص١٧٢.

eISBN 978-967-2122-81-4

وتقوم قواعد المحدثين في التعليل والترجيح على قاعدة عامة مهمة تجمع علوم الحديث كلها، وهي إعمال القرائن للجمع أو الترجيح. قال ابن رجب: "ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه".[٥٥]

المبحث الثالث: قرائن الجمع والترجيح في علم العلل:

تقوم قواعد المحدثين في التعليل والترجيح على قاعدة عامة مهمة، تجمع علوم الحديث كلها، وهي: إعمال القرائن للجمع أو الترجيح. وهذه القاعدة قد نص على فحواها جماعة من علماء الحديث والمصطلح.

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن...".[٥٦]

قال العلائي عند كلامه عن الاختلاف: "فإن استوى مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الفريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكم بها، ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها، بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات".[٥٧]

وقال أيضا: "التعليل أمر خفي، لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياه".[٥٨]

وقد قال المحدثون إن الأصل في الروايات المختلفة الحاصلة عند الرواة عن شيخ واحد الترجيح لا الجمع. اللهم إلا أذا قويت القرائن على أن الشيخ قد حدث بعض الطلبة بوجه، وحدث البعض الآخر بوجه آخر، وإلا فالأصل التحديث بوجه واحد فقط.[٥٩]

ومما يشير إلى أن الأصل حالة وجود الاختلاف بين الرواة عن شيخ في حديث واحد هو الترجيح، قول الحافظ ابن حجر في معرض الحديث عن قبول زيادة الثقة وردها: "واحتج من قبل الزيادة من الثقة مطلقا بأن الراوي إذا كان ثقة وانفرد بالحديث من أصله، كان مقبولا، فكذلك انفراده بالزيادة. وهو احتجاج مردود؛ لأنه ليس كل حديث تفرد به أي ثقة كان مقبولا، ثم إن الفرق بين تفرد الراوي بالحديث من أصله، وبين تفرده بالزيادة ظاهر؛ لأن تفرده بالحديث لا يلزم منه تطرق السهو والغفلة إلى غيره من الثقات؛ إذ لا مخالفة في روايته لهم، بخلاف تفرده بالزيادة إذا لم يروها من هو أتقن منه حفظا أو أكثر عددا، فالظن غالب بترجيح روايتهم على روايته".[٦٠]

---

[٥٥] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٨٢.

[٥٦] ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٨٧.

[٥٧] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٧٧٨.

[٥٨] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٧١٤.

[٥٩] انظر: عادل عبد الشكور الزرقي، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، (١٤٣٢هـ)، ص٤٠.

[٦٠] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٦٩٠.

eISBN 978-967-2122-81-4

ثم قال: "إنما الزيادة التي يتوقف أهل الحديث في قبولها من غير الحافظ، حيث تقع في الحديث الذي يتحد مخرجه: كمالك عن نافع عن ابن عمر، إذا روى الحديث جماعةٌ من الحفاظ الأثبات العارفين بحديث الشيخ، وانفرد دونهم بعض رواته بزيادة، فإنها لو كانت محفوظة لما غفل الجمهور عن روايتها. فتفرد واحد عنه بها دونهم، مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه، يقتضي ريبة توجب التوقف فيها".[٦١]

ويظهر بعد التتبع والسبر أن القرائن المسلوكة عند علماء العلل نوعان:[٦٢]

١) قرائن أغلبية مثل الترجيح بالعدد والحفظ والاختصاص.

٢) قرائن خاصة مثل رواية الراوي عن أهل بيته والرواية بالمعنى واختلاف المجالس وشذوذ السند وسلوك الجادة وفقدان الحديث من كتب الراوي.

فالإمام الدارقطني كغيره من النقاد المحدثين في إعمال القرائن، ولكن ينبغي التنبيه إلى أنه ربما يرجح الدارقطني قرينة معينة في الجمع أو الترجيح بين الروايات ويرجح غيره من أئمة العلل قرينة أخرى. هذا من باب اختلاف وجهة النظر في الاجتهاد في التعامل مع جزئيات الحديث النبوي الشريف–شأنه شأن غيره من العلوم الإسلامية–ولكن الأمر المهم الذي نريد توضيحه هنا إعمال الأئمة النقاد القرائن في عمليتهم النقدية.

المطلب الأول: قرائن الجمع وتصحيح الوجوه المختلفة:

هذا الباب يعرف أيضا بقرائن درء العلة ودفعها مما يؤدي إلى تصحيح الوجوه المختلفة للرواية. ففي هذا الموضوع، تحدث العلماء عن وجوه الجمع بين الأسانيد المختلفة سواء كان الاختلاف بالزيادة والنقصان أم بتعيين بعض رجال السند، وكذلك تحدثوا عن القرائن التي استندوا إليها للقول بالجمع. هذا الجمع للأسانيد المختلفة ينفي من الحديث والروايات والطرق علة الاضطراب والاختلاف.[٦٣]

فالمراد بالجمع بين الأسانيد المختلفة إزالة التعارض الظاهري بين الأسانيد التي اختلف فيها رواة ثقات على شيوخهم بحمل الاختلاف على تعدد وجوه الرواية عن الشيخ المختلف عليه وصحة صدورها عنه.

من العبارات التي تدل على الجمع عند نقاد العلل قولهم: "كلها محفوظة"، "كلها صحاح"، "كلاهما صحيح"، "كلاهما محفوظان". وللقول بالجمع لا بد من كون الاختلاف الواقع على الشيخ قد صدر عن أصحابه الثقات المقبولين، وإلا فلا يلتفت إلى هذا الاختلاف عليه. [٦٤]

وجدير بالتنبيه أيضا أن النقاد قد يختلفون في إدراك القرائن والملابسات التي تحتف بالرواية فمنهم من يقدم قرائن الجمع، ومنهم من يقدم قرائن الترجيح. أوضح المثال على هذا هو الاختلاف بين الإمام الدارقطني في تتبعه لأحاديث الصحيحين ودفاع غيره من الأئمة لتلك الأحاديث.

---

[٦١] ابن حجر **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ص٤٧٣–٤٧٧.

[٦٢] انظر: الزرقي، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، ص٤٢.

[٦٣] العسه، منى عبد الحكيم، **وجوه وقرائن الجمع بين الأسانيد المختلفة**، ص١.

[٦٤] المصدر السابق، ص٥–٦.

eISBN 978-967-2122-81-4

قال الحافظ ابن حجر: "ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد فالجواب عنه: إن أمكن الجمع- بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا-فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد...، وإن امتنع-بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متفاوتين في الحفظ والعدد-فيخرج المصنف إلى الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المجروحة أو يشسر إليها".[٦٥]

قال الحافظ: "وهو مصير من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعا وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه وهو محمول على العمل بالترجيح، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري". [٦٦]

قال ابن رجب: "فمن الحفاظ من صحح كلا القولين، ومنهم الإمام أحمد، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهما. ومنهم من حكم بغلط معمر، لانفراده بهذا الإسناد، منهم البخاري، والترمذي، وأبو حاتم، وغيرهم".[٦٧]

مثال ذلك: تصحيح الدارقطني الوجوه عن المدار لسعة روايته.

قال البرقاني: "وسئل عن حديث أبي سلمة، عن ابن عمر، عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسكر حرام».

فقال: تفرد به همام، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وغيره يرويه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب.

وعند أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذا أحاديث منها هذا، ومنها ما رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

ومنها ما يرويه محمد بن عمرو أيضا، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الدباء والحنتم والنقير، وقال: «كل مسكر حرام». وكلها محفوظة عن أبي سلمة.[٦٨]

مثال آخر:

قال البرقاني: "وسئل عن حديث عبد الله بن شقيق، عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى قائما ركع قائما، وإذا صلى قاعدا ركع قاعدا.

فقال: يرويه محمد بن سيرين، عن عائشة؛ وخالفه هشام الدستوائي ومطر الوراق ويزيد بن إبراهيم التستري وابن عون وسالم الخياط؛ فرووه عن ابن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

ورواه أيوب السختياني واختلف عنه؛ فرواه عبد الوهاب الثقفي ومعمر والثوري، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

---

[٦٥] ابن حجر، **هدى الساري**، ج١، ص٤٣٧.

[٦٦] ابن حجر، **فتح الباري**، ج٩، ص٤٤٣.

[٦٧] ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٨٤٠.

[٦٨] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٢، ص٧٦.

eISBN 978-967-2122-81-4

ورواه حماد بن زيد وحفص بن عمران، عن أيوب، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة، وكلاهما صحيحان، قد سمعه أيوب عن عبد الله بن شقيق وأخذه عن ابن سيرين عنه".[٦٩]

المطلب الثاني: قرائن الترجيح بين الوجوه المختلفة:

الأصل عند النقاد صحة وجه واحد فقط إلا أن تدل القرائن على صحة الوجهين أو أكثر. وهناك نصوص عديدة تدل على هذا الأصل العظيم عند المحدثين النقاد.

قال الحافظ ابن حجر: "فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلم لا يجوز أن يكون للحديث إسنادان عند شيخه حدث بأحدهما مرويا وبالآخر مرارا؟[٧٠] قلنا: هذا التجويز لا ننكره لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن وللحفاظ طريق معروفة في الرجوع في مثل هذا، وإنما يعول في ذلك على النقاد المطلعين منهم".[٧١]

ثم قال: "وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة".[٧٢] قال: "والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن".[٧٣]

ومثال ذلك: حديث «لا نكاح إلا بولي».

قال البرقاني: "وسئل عن حديث أبي بردة، عن أبي موسى، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي».

فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه شعبة، واختلف عنه؛ فرواه النعمان بن عبد السلام ويزيد بن زريع، واختلف عنه؛ عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. قال ذلك محمد بن موسى الحرشي ومعمر بن مخلد السروجي ومحمد بن الحصين الأصبحي شيخ بصري، عن يزيد بن زريع، عن شعبة. وخالفهم محمد بن المنهال والحسين المروزي وغيرهما، فرووه عن يزيد بن زريع، عن شعبة مرسلا. وكذلك قال أصحاب شعبة عنه، وهو المحفوظ.

واختلف عن الثوري؛ فرواه النعمان بن عبد السلام وبشر بن منصور وجعفر بن عون ومؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وأرسله أصحاب الثوري، عن الثوري، منهم أبو نعيم وغيره.

---

[٦٩] المصدر السابق، ج١٤، ص٣٧٤.

[٧٠] قال المحقق: ما بين قوسين كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: فحدث بأحدهما مرة وبالآخر مرة.

[٧١] ابن حجر، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج٢، ص٨٧٥.

[٧٢] المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٧.

[٧٣] ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص٤٥.

eISBN 978-967-2122-81-4

واختلف عن وكيع بن الجراح، فرواه حاجب بن سليمان ويمان بن سعيد المصيصي، عن وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى متصلا. وغيرهما يرويه عن وكيع، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى. وكذلك قال أصحاب إسرائيل عنه.

ورواه أبو عوانة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وقال معلى بن منصور، عن أبي عوانة: لم أسمعه من أبي إسحاق، حدث به إسرائيل عنه.

ورواه علي بن حجر، عن شريك، عن أبي إسحاق متصلا مسندا. وتابعه أسود بن عامر. وقيل: عن عبد الرحمن بن شريك، عن شريك.

ورواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق مسندا.

وإسرائيل من الحفاظ عن أبي إسحاق، قال عبد الرحمن بن مهدي: "كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله فإذا سئل عنه وصله".[٧٤]

ففي هذا المثال، فقد بين الدارقطني الاختلاف الحاصل بين الرواة عن أبي إسحاق السبيعي حيث روي عنه موصولا ومرسلا. قد وقع الاختلاف أيضا عن شعبة والثوري–الراويين عن أبي إسحاق السبيعي–، وقضى الدارقطني للرواية المرسلة لأن أصحابهما الملازمين لهما قد رووه مرسلا. وقد قضى الدارقطني للرواية الموصولة عن أبي إسحاق لأن إسرائيل قد رواه عنه موصولا، وتابعه على ذلك الثقات، ولم يقض الدارقطني في هذا الحديث لشعبة والثوري، وبين سبب ذلك.

الخاتمة:

من خلال هذا العرض لمنهج الإمام الدارقطني في كتابه "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" تبين لنا الأمور الآتية:

١) نقد الرواية عند المحدثين يدور حول نقد عدالة الراوي وضبطه لروايته للحديث النبوي الشريف، والهدف الأسمى من عمليتهم النقدية هو التمييز بين صحيح الرواية من خطئها. رواة الحديث متفاوتون من حيث العدالة والضبط والإتقان وليسوا على مستوى واحد، وقد بين لنا العلماء مراتبهم من حيث الجرح والتعديل في مؤلفات مستقلة تخص هذا الجانب من علوم الحديث. ولكن هذه المرتبة العامة للراوي تعطى له بعد النظر في مروياته ومدى موافقته لروايات الثقات الأثبات ومخالفته لهم. عملية نقد مرويات الراوي هذه، هي صميم علم علل الحديث؛ لأن العلة في مرويات الراوي تدرك بالتفرد والمخالفة مع انضمام القرائن إليهما، يستطيع الناقد من خلال هذه المعطيات أن يحكم على تلك المرويات بالصواب أو بالخطأ.

[٧٤] الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٧، ص٢٠٧.

eISBN 978-967-2122-81-4

٢) "علم العلل" من أدق علوم الحديث وأصعبها على الإطلاق، ولذا لم يتكلم فيه عبر القرون إلا أفراد قليلون من الأئمة النقاد الجهابذة، ومنهم الإمام الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الذي قد أدلى بدلوه في هذا المجال، وخلف لنا تراثه العظيم في بيان علل الأحاديث النبوية المعروف بعلل الدارقطني.

٣) اشتهرت نسبة هذا الكتاب إلى الدارقطني، ولكن في الواقع هناك عالمان آخران لهما إسهامات في خروج هذا السفر العظيم إلى عالم الوجود، وهما الإمامان أبو منصور ابن الكرخي والبرقاني حيث أراد الكرخي أن يصنف مسندا معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيعلم له على الأحاديث المعللة ثم يدفعها الكرخي إلى الوراقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة ثم بقيت تلك الرقاع عند الدارقطني حتى بعد وفاة الكرخي، ثم قام البرقاني بعد ذلك بجمع تلك الرقاع مع تعليلات الدارقطني للأحاديث وقرأها عليه، ثم تداولها الناس من نسخته. من هذه الحيثية تكون نسبة كتاب العلل للدارقطني صحيحة؛ لأنه هو الذي أعلم في أصول الكرخي الأحاديث المعلولة وبين عللها عند سؤال تلميذه البرقاني.

٤) كتاب "العلل" الموجود حاليا مرتب على المسانيد بترتيب الحافظ البرقاني. ولا يخفى على المشتغلين بالحديث النبوي ما للتأليف على طريقة المسانيد في العلل من فوائد عظيمة وجليلة في معرفة الأسانيد المتداولة–رواةً جرحا وتعديلا، وأسانيد وصلا وانقطاعا– ومعرفة صحاحها وضعافها وعللها ثم ضبطها ضبطا محكما. هذه الطريقة في التأليف أفيد للحديثي من هذه الناحية، وإن كان التأليف على الأبواب بجمع طرق الحديث بمتابعاته وشواهده أيسر للباحث المعتني بفقه الحديث ومضمونه.

٥) يحتوي كتاب العلل للدارقطني على حوالي: "١٧"، مسندا تقريبا، تضم أكثر من "٤١٢٨" سؤالا، وقد اشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة، فكان منها المتفق والمفترق، والمدرج، والمضطرب والمصحف، والمدلس، وما فيه الإرسال والانقطاع والضعف وغيره. وقد تميز تصنيفه في العلل عن سابقيه بكثرة الروايات للحديث المسئول عنه مع بيان الصواب والخطأ منها، مدللا على ذلك بالحجج والبراهين. من أجل ذلك كله، اعتبره العلماء أجل الكتب المؤلفة في العلل، ولم يسبق إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده بمثله.

٦) من خلال القراءة في علل الدارقطني، يجد الباحث أن الدارقطني ينتهج نفس المنهج الذي سلكه من سبقه من النقاد في الكشف عن العلل الكامنة في الأحاديث النبوية، وهو يتمثل في جمع الطرق وتقصي المتابعات، وتحديد مدار الأسانيد، والنظر في التفرد والاختلاف، وإعمال قرائن الجمع أو الترجيح للحكم على الحديث بأنه صواب أو خطأ.

٧) نقد الدارقطني للحديث في الأعم الأغلب منصب على طريق بخصوصه، ولم يعتن بذكر الشواهد المختلفة للحديث كما هو منهج كتب التخريج التي تهدف إلى بيان الدرجة النهائية للحديث المدروس. من أجل ذلك، من الأهمية بمكان أن يدرك القارئ في كتاب الدارقطني وغيره من كتب العلل أن أحكام أئمة النقاد

eISBN 978-967-2122-81-4

في حديث ما ليست نهائية، بل لا بد من القيام بعملية الاعتبار الشامل والمقارنة بين أقوال النقاد بعضهم بعضا؛ لأن النقاد قد يختلفون في نقدهم بسبب اختلاف المعطيات والملابسات التي تحتف بالروايات.

٨) الدارقطني كغيره من النقاد المحدثين في إعمال القرائن في عمليتهم النقدية، ولكن ينبغي التنبيه إلى أنه ربما يرجح الدارقطني قرينة معينة في الجمع أو الترجيح بين الروايات، ويرجح غيره من أئمة العلل قرينة أخرى. هذا من باب اختلاف وجهة النظر في الاجتهاد في التعامل مع جزئيات الحديث النبوي الشريف–شأنه شأن غيره من العلوم الإسلامية–، ولكن الأمر المهم الذي نريد توضيحه هنا إعمال الأئمة النقاد القرائن في عمليتهم النقدية.

فهرس المصادر والمراجع:

١) ابن حجر، أحمد بن علي. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. ط١. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢) ابن حجر، أحمد بن علي. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣) ابن رجب، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين. **شرح علل الترمذي**ز تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد. ط٢. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٤) ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن. **معرفة أنواع علوم الحديث**. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥) ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر. **زاد المعاد في هدي خير العباد**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون. ط١. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

٦) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **اختصار علوم الحديث**. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. الرياض: دار الميمن. ط١. ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٧) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل. **لسان العرب**. بيروت: دار الصادر. ط٣. ١٤١٤هـ.

٨) ابن فارس، أحمد بن زكرياء أبو الحسين القزويني الرازي. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر. د.ط. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. **تاريخ بغداد**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٧هـ.

١٠) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. تحقيق: محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف. ط١. د.ت.

١١) الخطيب، محمد مجير. **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث**. الرياض: دار الميمن. ط١. ٢٠٠٧م.

١٢) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني**. تحقيق: محمد صالح الدباسي. بيروت: مؤسسة الريان، ط٣. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٣) الداودي، أبو عبد الرحمن يوسف بن جودة. **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**. مصر: دار المحدثين. ط١. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٤) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز. **تذكرة الحفاظ**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٥) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٣. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٦) الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله. **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**. مصر: دار الأندلس الخضراء. د.ط. د.ت.

eISBN 978-967-2122-81-4

١٧) الزرقي، عادل عبد الشكور. **قواعد العلل وقرائن الترجيح**. الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها. د.ط. ١٤٣٢هـ.
١٨) عبد الجواد حمام. **التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده**. سورية: دار النوادر. ط١. ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
١٩) عبد المجيد محمود عبد المجيد. **علم العلل حقيقته ونبذة من مصادره وتطبيقاته**. مصر: الفتح للطباعة. ط١. ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.
٢٠) عتر، نور الدين محمد. **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**. دمشق: كلية الشريعة جامعة دمشق. ط٢. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢١) محمد مهدي المسلمي وآخرون. **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**. بيروت: عالم الكتب. ط١. ٢٠٠١م.
٢٢) مسلم بن الحجاج. **مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم)**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١. ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م.
٢٣) مسلم بن الحجاج. **التمييز**. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. السعودية: مكتبة الكوثر. ط٣. ١٤١٠هـ.
٢٤) المليباري، حمزة عبد الله. **الحديث المعلول قواعد وضوابط**. الرياض: ابن حزم. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

eISBN 978-967-2122-81-4